التطبيق الفعال لحوكمة الشركات

لكي يتم تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وتحقق أهداف تطبيقها بكفاءة وفاعلية فإنه يلزم توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية وعدد من المؤسسات الضرورية التي تشكل إطاراً مؤسسياً ضرورياً يسهم في تحقيق تلك الكفاءة والفاعلية التي بالتأكيد ترغب في تحقيقها كل الدول والشركات التي تطبق هذا المفهوم. من خلال تحليل مكونات الإطار المؤسسي للحوكمة نجد أن هذه المتطلبات تتمثل في الآتي:

١- حقوق الملكية:

تعتبر حقوق الملكية محور الارتكاز عند تطبيق مفهوم الحوكمة، وأحد التشريعات الأساسية والأكثر أهمية لإنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم على أساس السوق هو نظام حقوق الملكية. كما أن من الأمور والقضايا الأساسية أن تراعي قوانين حقوق الملكية ولوائحها معايير بسيطة وواضحة تحدد على وجه الدقة من يملك ماذا؟ وكيف يمكن تجميع أو تبادل هذه الحقوق ومعايير التسجيل للمعلومات بطريقة مرتبة زمنياً وذات تكلفة معقولة وفي هذا الإطار فإن هناك نوعين من التشريعات هي:

التشريع الأول:

هو التشريع الذي يعطي للشركات شخصية قانونية اعتبارية عن طريق الاعتراف بوجودها كشخصية قانونية مستقلة عن أصحابها ويحدد متطلبات النظام الأساسي للشركة، ويوضح حدود التزامات أصحاب المصالح بالشركة.

التشريع الثاني:

هو التشريع والقوانين التي تنظم عملية إنشاء الشركات المشتركة كشركات المساهمة وغيرها. وتحدد هذه التشريعات كيفية تكوين وتأسيس هذه الشركات من حيث حجم رأس المال وحقوق وواجبات ومسئوليات الأعضاء أي المساهمين، بغرض حفظ الحقوق ورعاية المصالح لجميع أطراف المصلحة الشخصية والمصلحة المجتمعية.

٢- قانون العقود:

بالطبع من الصعب جداً ممارسة أي نشاط اقتصادي قائم على شراكة بين عدة أشخاص سواء كان صناعي أو تجاري أو زراعي أو مالي إلا من خلال عقود واتفاقيات واضحة ودقيق تحدد الحقوق والواجبات والمسئوليات بكل دقة ومن غير مظلمة (ترضي جميع أطراف العقد). وهذا ما تسعى لتحقيقه حوكمة الشركات. كما ينبغي أن تتصف هذه العقود بالسلامة والنزاهة والشفافية لضمان عملية نفاذها و استمراريتها. ومن الأمور الأساسية أن تعمل هذه العقود على حماية كافة أطراف المصلحة بالشركة دون تحيز لطرف على طرف آخر.

٣- قطاع مصرفي كفء:

يعتبر وجود نظام مصرفي كفء من حيث الإدارة والتنظيم والقدرة على تحقيق الأهداف أحد الركائز الأساسية جداً لضمان سلامة ودقة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات المالية وغير المالية. إذ يوفر القطاع المصرفي رأس المال اللازم والسيولة الضرورية لعمليات الشركات ونموها. من ثم يمكن لهذا القطاع أن يلعب دوراً كبيراً في فعالية حوكمة الشركات.

من جهة أخرى يعتبر تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البنوك أي في النظام المصرفي أمراً وضرورياً وبصفة خاصة في الدول النامية، حيث تقوم البنوك بتوفير معظم التمويل، وفضلاً عن هذا،فإن تحرير الأسواق المالية (الخصخصة) لقد أدى إلى تعريض البنوك لقدر أكبر من التذبذبات و المخاطر الائتمانية الجديدة، وقد أثبتت أزمات شرق آسيا وروسيا أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية والهروب الضخم لرؤوس الأموال منها يمكن أن يدمر الاقتصاديات القومية بشكل خطير. لذا فإن وجود إطار يعزز ويدعم وجود نظام مالي مرن مع تميزه بالأمن والسلامة في الوقت نفسه يعتبر أمراً حاسماً وعلى قدر كبير من الأهمية.

٤- آليات الخروج من الاستثمار (الإفلاس ونزع الملكية):

إن وجود تشريع يضع آليات منظمة للخروج من الاستثمار ويحقق تصفية عادلة متساوية يعتبر أمراً أساسياً حتى يمكن تصفية الاستثمارات وإعادة تخصيصها لمشروعات منتجة قبل أن تتبدد تماماً، وما يتطلبه الأمر هنا هو وضع القوانين واللوائح التي تطلب من المنشآت المالية وغير المالية أن تلتزم بمعايير الإفصاح الدقيق المنتظم في ما يتعلق بديونها والتزاماتها، إلى جانب قوانين وإجراءات تسمح بسرعة وكفاءة إجراءات الإفلاس ونزع الملكية، وتحقق المساواة والعدالة بين الدائنين وأصحاب المصالح على حد سواء وعدم وجود هذه الآليات أو التشريعات يسهل عمليات نهب الأصول من جانب الداخليين وذلك على نطاق واسع.

٥- وجود أسواق مالية نشطة:

تعتبر مساهمة الأسواق المالية في فعالية وكفاءة حوكمة الشركات ضرورية جداً فهي تمثل أفضل الآلية لتحقيق الرقابة على الشركات، وهذا نظراً لعلاقتها القانونية والإدارية والتنظيمية التي تربطها مع تلك الشركات. كما أن سوق الأوراق المالية يجب أن يتصف بالكفاءة والفاعلية فيحد ذاته لكي يسهم بفاعلية في تحقيق كفاءة وفاعلية برنامج حوكمة الشركات و يتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

أ- وجود قوانين تحكم كيفية إصدار الشركات للأسهم والسندات وتداولها، وتنص على مسؤوليات والتزامات مصدري الأوراق المالية ووسطاء السوق وغيرهم.

ب- وجود متطلبات للقيد في بورصة الأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم.

ج- وجود قوانين تحمي حقوق المساهمين الأقلية وصغار المساهمين.

د- وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية وهيئة البورصة وغيرها.

٦- الأسواق التنافسية:

يعتبر وجود الأسواق التنافسية أحد العناصر الهامة في تحقيق الرقابة الخارجية على الشركات إذ ترغمها على تحقيق الكفاءة والإنتاجية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية، ويؤدي نقص وجود الأسواق التنافسية إلى تثبيط عزيمة الإقدام على تنظيم الأعمال ويعزز تحصين الإدارة والفساد وقد يؤدي إلى خفض الإنتاجية، ولهذا الأسباب ينبغي أن تؤدي القوانين واللوائح المنظمة لهذه الأسواق الى توفير بيئة عمل واستثمارية تفضي لتحقيق تنافسية قوية وشريفة في نفس الوقت.

٧- تقوية أسواق الاستيلاء على المنشآت:

يتمثل أحد العناصر الحيوية في بيئة الأعمال التجارية التنافسية في وجود سوق لانضباط الشركات، ويقوم هذا السوق بمعاقبة الداخليين ويشجعهم إما على تحسين أداء المنشأة أو التعرض لخطر ضياع سيطرتهم عليها عن طريق الإفلاس باعتباره النتيجة النهائية لتصرفاتهم، وهو ما يعني أن المنشآت أو المستثمرين يمكنهم في ظل ظروف معينة أن يسيطروا على منشأة منخفضة الأداء، على أمل إدارتهم لها بأنفسهم، ستؤدي إلى تحقيق قيمة إضافية لها، وفي هذه الحالة لا بد من وجود قواعد معينة وكذلك قوانين تنظيمية وتنفيذية تسهم بوضوح في تقوية ودعم هذه الأسواق في تأدية برامجها وتحقيق أهدافها.

٨- كفاءة النظم الضريبية:

تسهم النظم والقوانين الضريبية بصورة فاعلة في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات بفرض أن جيدة غير هدامة. إذ من الملاحظ أن الكثير من الدول خاصة الدول النامية كثيراً ما تلجأ لحل مشكلاتها الاقتصادية وتغطية عجزها في الميزانيات لفرض ضرائب باهظة تنفر المستثمرين من الاستثمار وبالتالي اللجوء لاستثمارات بعيدة عن رقابة الحكومة.

من جهة أخرى نجد أن قوانين ولوائح الضرائب تتطلب قدراً كافياً من الإفصاح والشفافية عن البيانات والتقارير المالية لذا يجب تنفيذها بفاعلية وكفاءة عالية حتى لا تسهم هذه النظم والقوانين في دفع الشركات للجوء لحالات الغش وعدم الشفافية فيما تفصح عنه من معلومات وتقارير مالية. كما أن تحقيق الكفاءة في هذه النظم يتطلب مراعاة الكثير من الجوانب التنظيمية والإجراءات والاعتبارات الاقتصادية التي تسهم في

تحقيق الرضا الضريبي. وبالتالي يمكن لهذه النظم لعب دور كبير في تحقيق الفعالية والكفاءة في تطبيق نظام حوكمة الشركات.

٩- وجود نظام قضائي مستقل:

يهدف مفهوم حوكمة الشركات لتنظيم وضبط سلوكيات الإدارة فيما يحقق العدالة في حقوق أطراف العلاقة بالشركات من خلال التعاقدات والاتفاقيات المبرمة بينهم، ولتحقيق ذلك لابد من توفر نظام قضائي عادل يقضي بين المتنازعين في تلك الحقوق، ولتحقيق مبدأ العدالة في القضاء لابد من استقلاليته.

من جهة أخرى يعتبر النظام القضائي المستقل والذي يعمل بشكل جيد وفعال من أهم المؤسسات الضرورية في بيئة الاقتصاد الديمقراطي القائم على أساس السوق. كما لا يمكن لأي من القانونين والنظم والاتفاقيات والتعاقدات والإجراءات التي وضعها أصحاب المصالح في الشركات أن تحقق أي أثر ما لم يكن هناك نظام قضائي سليم وعادل يسهر على تنفيذ تلك القوانين والنظم ويفصل بين المتنازعين، ومن ثم يحافظ على سيادة حكم القانون، وبالتالي يجب وضع مجموعة من الآليات التي تساعد على تقوية ودعم الجهاز القضائي لكي يسهم بفاعلية في تحقيق أهداف حوكمة الشركات.

١٠- الإستراتيجيات المناهضة للفساد:

تتطلب عملية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجود آليات قوية وفعالة لمناهضة الفساد والمفسدين. إذ لابد من بناء استراتيجيات متكاملة من حيث كفاءة وقدرة الأجهزة العدلية والإرادة السياسية وفاعلية المؤسسات الرقابية حتى يمكن تنفيذ إجراءات فعالة لمناهضة الفساد. إذ يتطلب تحقيق ذلك تحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينهما، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح وإتباع وتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات.

إذ من الضروري في الشأن إصلاح الإدارات والأجهزة الحكومية سواء الشورية أو التنفيذية أو القضائية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها وتقييم أداء هذه الأجهزة بانتظام طبقاً لمعايير واضحة ومحددة تماماً وتنفيذ إجراءات مستمرة لتحسين الأداء بشكل شامل ومتكامل.

١١- حرية الجهاز الإعلامي:

لتحقيق فاعلية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لابد من العناية الاهتمام بالجهاز الإعلامي حتى يمكن مراقبة وتتبع أداء المديرين. فإن المستثمرين والدائنين والعاملين وغيرهم يحتاجون إلى معلومات عن القرارات التي يتخذها المديرون وأعضاء مجلس الإدارة عن أداء الشركة، وعلى النقيض من أعضاء مجلس إدارة الشركة

فإن أصحاب المصالح وصغار المستثمرين ليس لديهم الوقت أو الموارد لتجميع وتحليل المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السليمة، وهنا يأتي دور جهاز الإعلام وخاصة الإعلام المالي. في توفير البيانات والمعلومات المالية وتحليلها وتفسيرها بما يخدم هذه الشريحة ويحقق المقاصد الاقتصادية القومية.

من جهة أخرى لابد من دعم وتقوية وكلاء بناء السمعة وهم الأفراد أو الأجهزة الإعلامية التي تعمل على سد فجوة البيانات والمعلومات بين الداخليين والخارجيين، وبالتالي فم يشكلون ضغط قوي لتطبيق المعايير التي تهدف لتحقيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ومن أمثلة وكلاء بناء السمة ما يلي:

-جهات ذاتية التنظيم مثل خبراء المحاسبة والمراجعة التحليل المالي والمحامون.

- أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء.

-القائمون بالعمل في بنوك الاستثمار وأسواق الأوراق المالية من الخبراء والمحللين.

- نشطاء وجمعيات ونقابات المستهلكين المستثمرين والمساهمين إلخ....

- خبراء البيئة والمهتمين بالشأن البيئي والمجتمعي.

- المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.